العقيق هيهات على انه من تاكيد الجمل بفعل الغايب او الغايبة
اي غير ما تقدم من فعلي الاستثنا والتعجب المحضة
اي التي لم يغالب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور
اما غير المحضة كالابطح والاجرع فغير متحملة للضمير اصلا
وكان عليه ان يقول او باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق
هيهات بنا على انه من تاكيد الجمل كما مر واما تمثيل المصرح
بزيد هيهات فانما يصح على القول بان اسم الفعل بنا تسر
بالعامل وهو خلاف المشهور وعلى ما قاله الرودابي وفيه
نظر لان الاختلاف انما هو في تاثر اسم الفعل نفسه اما
تاثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فمما اطلق احد
يمنعه فتامل ولعل الش لم يرده لانفصاله عن فعل
العقيق والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البارز والظاهر
المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف ابي حيان
خلفه الظاهر لغير محله بان يرتفع بعامله وفيه نظر
قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر
او الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض
وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على الفاعلية ولا مشاحة
في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم
وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب
ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بانه لا يجوز بروزه
وعدم وجوبه بانه يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر
يجوز بروزه فقول الموضح اذ الاستتار الخ ان اراد وجوب

الاستتار بمعناه عندهم منع وان اراده بمعناه عند غيرهم كان
مشاحة في الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار بالمعنى الذي
بيناه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق لا فرق بينهما
الا باعتبار ان المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر
باعتبار العامل وفي تقسيمه عكسه اه مع بعض
تلخيص فانه لا يقال قام هو على الفاعلية اي حتى يلزم
بروز الضمير المستتر فيكون استتاره جايزا وبحث في
هذا النفي بان سيبويه اجاز في قوله تعالى ان يمل هو وفي قوله
مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تاكيدا
وان استشكل بان القاعدة انه لا مضمر مع امكان الوصل الا
فيما استثني وليس هذا منه فعلى قياس ما ذكره سيبويه
يجوز ان يقال قام هو على الفاعلية فتركيب اخر فيه انه هذا
لا يضرهم اصلا ولم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيب
وكلامهم في الضابط لا يدل على اشتراطه اصلا وبتحقيق
المقام على هذا الوجه يعلم ما في تابيد البعض النظر من
النظر فتدبر الى ما لا يرفع الا الضمير اي المستتر
كما يوخذ من المقام اي بطريق الاصالة فلا يرد ان افعل
مثلا يرفع البارز المؤكد للمستتر بنا على ان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع لانه بطريق التبعية للمستتر
والى ما يرفعهما اي الضمير والظاهر وعبارة التوضيح
والى ما يرفعه وغيره ولو اتى بها لكان احسن
ذكره اي لفظا او تقديرا او المراد بذكره اعتباره والتقدير
قال شيخنا عطف تفسير ولا داعي الى تقدير

Copyright © King Saud University